

1 الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

شركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش م ع ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مسجلة بموجب القوانين التجارية في سلطنة عُمان وهي تعمل بصفة أساسية في مجال تسويق وتوزيع المنتجات النفطية. إن عنوان الشركة المسجل هو صندوق بريد 57، رمز بريدي 116، ميناء الفحل، سلطنة عُمان.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية

(أ) فقرة الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان ومتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1974 وتعديلاته.

(ب) أساس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ويتم عرضها بالريال العُماني، وهي العملة التي تستخدمها الشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المقدمة إلى أقرب ألف ما لم يذكر غير ذلك.

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة القيام بإجراء أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المقرر عنها للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراسات على نحو مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات إذا كان التعديل يؤثر في هذه الفترة فقط أو تثبت التعديلات في الفترة الحالية وأية فترات مستقبلية إذا أثر التعديل في كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية. وعلى وجه الخصوص فإن التقديرات التي تحتوي على شكوك وأحكام ذات تأثير كبير على القوائم المالية فقد تم توضيحها في الإيضاح 22.

(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ

قامت الشركة بتطبيق كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المجلس) واللجنة التطبيقية لتفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (اللجنة) التابعة للمجلس والتي تتعلق بعملياتها والتي دخلت حيز التطبيق بالنسبة للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2016.

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2016:

- معيار التقرير المالي الدولي 14 الحسابات المؤجلة الرقابية
- التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 11 الترتيبات المشتركة: محاسبة تملك الحصص
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح طرق مقبولة للاستهلاك والإطفاء
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41: الزراعة: النباتات المثمرة
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة

• دورة التحسينات السنوية من 2012 إلى 2014

- معيار التقرير المالي الدولي 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة

- معيار التقرير المالي الدولي 7 الأدوات المالية: الإفصاحات

(1) عقود الخدمات

(2) مدى قابلية تطبيق التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 7 حول البيانات المالية المرحلية المختصرة

- معيار المحاسبة الدولي 19 منافع الموظفين

- معيار المحاسبة الدولي 34 التقارير المالية المرحلية

• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 مبادرة الإفصاح

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ (تابع)

• التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 10، ومعيار التقرير المالي الدولي 12 ومعيار المحاسبي الدولي 28 المنشآت الاستثمارية: تطبيق استثناء التوحيد

لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات أية تغييرات في السياسات المحاسبية للشركة كما لم يؤثر على المبالغ المذكورة في الفترة الحالية.

المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الحالية التي ليست سارية بعد ولم تقم الشركة بتبنيها مبكراً:

يتم الإفصاح فيما يلي عن المعايير والتفسيرات التي تصدر، ولكن لم تصبح سارية المفعول، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. تنوي الشركة تبني هذه المعايير، في حال كانت قابلة للتطبيق، عندما تصبح سارية المفعول:

معيار التقرير المالي الدولي 9: الأدوات المالية في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية من معيار التقرير المالي الدولي 9 الأدوات المالية التي تعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وكافة الإصدارات السابقة من معيار التقرير المالي الدولي 9. يُدخل المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التحوط. إن معيار التقرير المالي الدولي 9 ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح للتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التحوط، يتطلب التطبيق بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة ليست إلزامية. لقد أجرت الشركة تقييم الأثر رفيع المستوى من جميع الجوانب الثلاثة من معيار التقرير المالي الدولي 9 كما أن الشركة تتوقع ألا يكون هناك أي تأثير كبير على بيان مركزها المالي وحقوق المساهمين. تخطط الشركة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ سريانه المطلوب.

معيار التقرير المالي الدولي 15: الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. صدر معيار التقرير المالي الدولي 15 في مايو 2014 ويؤسس نموذجاً جديداً من خمس خطوات التي سيتم تطبيقها على الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي 15 يتم إدراج الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس العوض الذي تتوقعه المنشأة ليكون من حقها في مقابل نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء. تُوفر مبادئ معيار التقرير المالي الدولي 15 نهج أكثر تنظيمياً لقياس والاعتراف بالإيرادات. معيار الإيرادات الجديد ينطبق على جميع المنشآت وسوف يحل محل جميع المتطلبات الحالية للاعتراف بالإيرادات بموجب معيار التقرير المالي الدولي. يتطلب تطبيق المعيار إما بالكامل أو مُعدّل بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح للتبني المبكر. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير معيار التقرير المالي الدولي 15 وتخطط لتبني المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب. تأخذ الشركة في عين الاعتبار التوضيحات الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر يوليو 2015 وستقوم برصد أية تطورات إضافية.

التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمرين وشركاتها الشقيقة أو المشاريع المشتركة تتناول التعديلات الصراخ بين معيار التقرير المالي الدولي 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 في التعامل مع فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي يتم بيعها أو مساهمتها في شركة شقيقة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات بأن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو مساهمة الأصول التي تشكل أعمال تجارية، على النحو المحدد في معيار التقرير المالي الدولي 3، بين المستثمر وشركته الشقيقة أو مشروع مشترك، يتم إدراجها بالكامل. إن أية أرباح أو خسائر الناتجة عن بيع أو مساهمة الأصول التي لا تشكل أعمال تجارية، ومع ذلك، يتم إدراجها فقط في حدود حصص المستثمرين غير المتعلقة في الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك. أرجأ مجلس معايير المحاسبة الدولية تاريخ سريان مفعول هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن المنشأة التي تبنت التعديلات في وقت مبكر يجب تطبيقها بأثر مستقبلي.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)
(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ (تابع)
تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 2 (تابع)

معيار المحاسبة الدولي 7 مبادرة الإفصاح - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7. التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي 7 بيان التدفقات النقدية هي جزء من مبادرة الإفصاح لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتطلب من المنشأة تقديم فصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغييرات في الالتزامات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغييرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغييرات غير النقدية. عند التطبيق الأولي للتعديل، لا يتطلب من المنشآت توفير معلومات المقارنة للفترة السابقة. إن هذه التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. سينتج عن تطبيق التعديلات في الإفصاح الإضافي المقدم من قبل الشركة.

معيار المحاسبة الدولي 12 إدراج الأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12. توضح التعديلات بأن منشأة تحتاج إلى الأخذ في عين الاعتبار سواء يحد قانون الضرائب من مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة مقابل إجراء خصم على عكس قيد تلك الفروقات المؤجلة القابلة للخصم. وعلاوة على ذلك، توفر التعديلات إرشادات حول كيفية قيام المنشأة بتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية، كما تشرح الظروف التي يمكن أن يشمل الربح الخاضع للضريبة استرداد بعض الأصول لأكثر من قيمتها الدفترية.

يتطلب من المنشآت تطبيق التعديلات بأثر رجعي. ومع ذلك، عند التطبيق الأولي للتعديلات، فإن التغيير في الرصيد الافتتاحي لحقوق المساهمين لأقرب فترة مقارنة يجوز إدراجه في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو في مكون آخر من حقوق المساهمين، حسب الاقتضاء)، دون تخصيص التغيير بين الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والمكونات الأخرى لحقوق المساهمين. ينبغي على المنشآت المطبقة لهذا الخيار الإفصاح عن هذه الحقيقة.

تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 2 التصنيف والقياس لمعاملات الدفع على أساس الأسهم - التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 2. أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 2 الدفع على أساس الأسهم التي تتناول ثلاثة مجالات رئيسية هي: آثار شروط الاستحقاق على قياس معاملات الدفع على أساس الأسهم المسددة نقداً؛ وتصنيف معاملات الدفع على أساس الأسهم مع ميزات صافي التسوية لالتزامات الضريبة المقطوعة من المنبع؛ والمحاسبة حيث التعديل لبنود وشروط معاملات الدفع على أساس الأسهم يُغير تصنيفها من التسوية النقدية للتسوية بالأسهم.

عند التبني، يتطلب من المنشآت تطبيق التعديلات دون إعادة بيان الفترات السابقة، ولكن يسمح بالتطبيق بأثر رجعي في حال اختيار كافة التعديلات الثلاثة ويتم استيفاء المعايير الأخرى. إن التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح للتطبيق المبكر.

معيار التقرير المالي الدولي 16 عقود الإيجار: صدر معيار التقرير المالي الدولي 16 في يناير 2016 ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار، لجنة تفسير معيار التقرير المالي الدولي 4 تحديد ما إذا كان ترتيب يحتوي على عقد إيجار، لجنة تفسير المعيار 15 إيجارات التشغيل - الحوافز ولجنة تفسير المعيار 27 تقييم جوهر المعاملات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. يحدد معيار التقرير المالي الدولي 16 مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود الإيجار، ويتطلب من المستأجرين محاسبة جميع عقود الإيجار وفقاً لنموذج الميزانية العمومية الفردية المماثلة لمحاسبة عقود الإيجار التمويلي بموجب معيار المحاسبة الدولي 17. يتضمن المعيار اثنين من إعفاءات الاعتراف للمستأجرين - عقود الإيجار من موجودات منخفضة القيمة " (على سبيل المثال، الحواسيب الشخصية) وعقود إيجار القصير الأجل (أي عقود الإيجار وذلك لمدة عقد الإيجار لمدة 12 شهراً أو أقل). في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيُدرج المستأجر التزام لأداء مدفوعات الإيجار (أي التزام التأجير) والأصول التي تمثل الحق في استخدام الأصول المعنية خلال فترة الإيجار (أي حق استخدام الأصول). يتطلب من المستأجرين إدراج بشكل منفصل مصروف الفائدة على التزام التأجير ومصروف الاستهلاك على حق استخدام الأصول.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ (تابع)

تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 2 (تابع)

سيطلب من المستأجرين أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (على سبيل المثال، تغيير في مدة الإيجار، وتغيير في دفعات الإيجار المستقبلية الناتجة عن التغيير في مؤشر أو معدل تم استخدامه لتحديد تلك المدفوعات). فإن المستأجر سيدرج عامة قيمة إعادة قياس التزام التأجير كتعديل لحق استخدام الأصول.

إن محاسبة المؤجر بموجب معيار التقرير المالي الدولي 16 لم تتغير كثيراً عن المحاسبة الحالية بموجب معيار المحاسبة الدولي 17. سيستمر المؤجرون بتصنيف جميع عقود الإيجار باستخدام مبدأ التصنيف ذاته كما هو الحال في معيار المحاسبة الدولي 17 والتميز بين نوعين من عقود الإيجار: الإيجارات التشغيلية والتمويلية. يتطلب معيار التقرير المالي الدولي 16 أيضاً من المستأجرين والمؤجرين تقديم فصاحات أكثر اتساعاً من معيار المحاسبة الدولي 17. إن معيار التقرير المالي الدولي 16 ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح للتطبيق المبكر، ولكن ليس قبل أن تقوم المنشأة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي 15. يمكن للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار باستخدامه إما كاملاً بأثر رجعي أو نهج معدل بأثر رجعي. تسمح الأحكام الانتقالية للمعيار في بعض الإعفاءات.

(د) السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الرئيسية التي طبقتها الشركة هي كالآتي:

ممتلكات وآلات ومعدات

[1] الإثبات والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

تتضمن التكاليف المصروفات المرتبطة بصفة مباشرة باقتناء الأصل. تتضمن التكلفة أية تكلفة أخرى ترتبط مباشرة بوضع الأصل في حالة عمل لغرض استخدامه المنشود وكذلك تكاليف فك وإزالة البنود وإعادة الموقع الذي كانت توجد به الأصول إلى حالته. عندما تكون هناك مشاركة في التكاليف مع أطراف أخرى، يتم فقط إثبات حصة التكلفة التي تتحملها الشركة بخصوص هذه الأصول. عندما يكون لأجزاء من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة يتم إثباتها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) ضمن الممتلكات والآلات والمعدات.

[2] المصروفات اللاحقة

تثبت تكلفة إحلال جزء من بند الممتلكات والآلات والمعدات ضمن القيمة الدفترية للبند لو كان من المحتمل أن يتدفق من هذا الجزء منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوقة بها. تثبت تكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات في قائمة الدخل الشامل.

لا يحتسب الاستهلاك على الأرض والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. يحتسب الاستهلاك في قائمة الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والآلات والمعدات على النحو التالي:

السنوات

20-7	مباني وطرق
12-7	آلات ومعدات
3-7	سيارات
3	أثاث وتركيبات

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة ولا تستهلك حتى يتم نقله إلى واحدة من فئات الأصول، والذي يحدث عندما يصبح جاهزاً للاستخدام.

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصول، وتعديل عندما يكون ذلك ملائماً، في نهاية فترة التقرير. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة المقدر استردادها عن ذلك الأصل تخفض قيمته فوراً إلى القيمة المتوقعة استردادها.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)
(د) السياسات المحاسبية (تابع)

أرباح وخسائر استبعادات الممتلكات والألات والمعدات تحدد بمقارنة المتحصلات بالقيم الدفترية وتراعى عند تحديد أرباح التشغيل.

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض قيمة مدرجة ولا تستهلك حتى يتم نقلها إلى واحدة من فئات الأصول، والذي يحدث عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام.

المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي السعر المقدر للبيع في إطار النشاط الاعتيادي للشركة ناقصاً التكلفة المقدرة لإكمال العمل ومصروفات البيع. تتضمن التكلفة سعر الشراء بالإضافة إلى المصروفات المباشرة اللازمة لوصول المخزون إلى مكانه وحالته الحاليين. يستند تحديد التكلفة على طريقة الوارد أولاً بصرف أولاً.

ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى

تدرج المديونيات التجارية والأخرى بتكلفتها ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة. يكون مخصص انخفاض قيمة مديونيات تجارية وأخرى عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للمديونيات. تعتبر الصعوبات المالية الجوهرية للمدين واحتمالية أن يدخل المدين في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة وعجز عن تسديد أو تأخر في الدفع على أنها مؤشرات على انخفاض قيمة المديونية. إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة حسب معدل الفائدة الفعلية. يدرج مبلغ المخصص بقائمة الدخل الشامل تحت بند "مصروفات تشغيل وأخرى".

نقد وما في حكم النقد

لغرض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق ولدى البنوك والتي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، بعد خصم السحب على المكشوف، قرض قصير الأجل، إن وجد.

الإيجارات

يتم تصنيف الإيجارات التي يحتفظ المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومنافع الملكية كإيجارات تشغيلية. يتم إدراج المدفوعات تحت الإيجارات التشغيلية (صافية من الحوافز المستلمة من المؤجر) في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

انخفاض القيمة
الأصول المالية [1]

يعتبر أن الأصل المالي قد انخفضت قيمته في حالة وجود دليل موضوعي يشير إلى أن واحداً أو أكثر من الأحداث ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل.

تحتسب خسارة الانخفاض في قيمة الأصل المالي الذي جرى قياسه بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يجرى اختبار لانخفاض القيمة على الأصول المالية الهامة كل على حدة. يجري تقييم للأصول المالية الأخرى بصورة إجمالية في المجموعات التي تتشارك في مخاطر انتماء متماثلة. يتم إثبات جميع خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الشامل.

يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في الحالة التي يمكن أن يعزى فيها الرد بصورة موضوعية إلى حدث وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة يتم إثبات الرد مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

(د) السياسات المحاسبية (تابع)

[2] الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في قيمتها. في حالة وجود أي مؤشر على انخفاض القيمة يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته في الاستخدام وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع. عند تقدير القيمة في الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بذلك الأصل.

يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة في تاريخ كل تقرير لمعرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات على نقص أو انعدام خسارة الانخفاض في القيمة. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في حالة وجود تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي قد يكون من الممكن تحديدها بالصافي بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء في حالة عدم إثبات خسارة انخفاض في القيمة.

المخصصات

يتم إثبات المخصص فيقائمة المركز المالي عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو استدلاي نتيجة لحدث سابق ومن المحتمل أن يُطلب تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد الالتزام. يستند قياس الالتزامات على المتطلبات القانونية الحالية والتقنيات المتوفرة. يتم خصم المخصصات فقط عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً.

توزيعات الأرباح

يصدر مجلس الإدارة توصية بتوزيعات الأرباح وهو ما يخضع لموافقة المساهمين عند انعقاد الجمعية العامة السنوية. يتم إدراج توزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يعلن فيها عن تلك التوزيعات.

ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى

يتم إثبات الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى الخاصة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل عن البضائع أو الخدمات التي تم الحصول عليها، سواء تم إصدار فاتورة بشأنها من قبل المورد أو لا ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

الإيرادات

يتم قياس إيرادات مبيعات البضائع بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام بعد خصم المرتجعات والسموحات والخصم التجاري. يتم إثبات الإيراد عند تحويل المخاطر والعوائد الهامة للملكية إلى المشتري وعندما يكون من المحتمل استرداد المقابل المستحق ويكون من الممكن تقدير التكاليف المصاحبة ومرتجعات البضاعة بصورة موثوق بها وليست هناك إدارة مستمرة للبضائع.

منافع الموظفين

يتم إدراج المساهمة في خطة مساهمات التقاعد التابعة لحكومة سلطنة عمان المحددة للموظفين العمانيين كمصروف في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها وفقاً لقواعد برنامج التأمينات الاجتماعية العماني.

يتم تكوين مخصص لمنافع نهاية الخدمة للموظفين غير العمانيين وهي خطة منافع تقاعد محددة وغير ممولة وفقاً لقانون العمل العماني وعلى أساس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو أنهيت خدمات جميع أولئك الموظفين في تاريخقائمة المركز المالي.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)
(د) السياسات المحاسبية (تابع)
المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى العملة العملية للشركة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية في تاريخقائمة المركز المالي إلى العملة العملية للشركة بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. أرباح وخسائر فروق العملة من البنود المالية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية في بداية الفترة بعد تسويتها بمعدل الفائدة الفعلي والمدفوعات خلال الفترة والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. يتم إثبات فروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل فيقائمة الدخل الشامل.

تكاليف وإيرادات التمويل

تتضمن تكاليف التمويل الفائدة المستحقة الدفع عن القروض وأرباح وخسائر فروق العملات الأجنبية. تتضمن إيرادات التمويل الفوائد المستحقة التحصيل من الأموال المستثمرة. يتم إدراج إيرادات التمويل فيقائمة الدخل الشامل عند استحقاقها مع الأخذ في الاعتبار العائد الحقيقي على الأصل. يتم إدراج مصروفات التمويل فيقائمة الدخل الشامل عند استحقاقها باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

ضريبة الدخل

تتكون ضريبة الدخل من ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم إدراج ضريبة الدخل فيقائمة الدخل الشامل فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببند يتم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية ففي هذه الحالة يتم إدراجها في حقوق الملكية.

الضريبة الحالية هي الضريبة المستحقة الدفع على الإيراد الخاضع لضريبة للفترة باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو تلك المطبقة بشكل أساسي في تاريخقائمة المركز المالي وأية تعديلات على ضرائب الدخل المستحقة عن سنوات سابقة.

يتم تكوين مخصص الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام للفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة للأغراض الضريبية. تتركز قيمة مخصص الضريبة المؤجلة على الطريقة المتوقعة التي يمكن بها تحقق أو سداد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو تلك المطبقة بشكل أساسي في تاريخ قائمة المركز المالي. يتم إثبات الضريبة المؤجلة كأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل معه توافر أرباح ضريبية مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن في مقابلها استغلال الخسائر الضريبية غير المستحقة والمبالغ الدائنة. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة كأصل بالقدر الذي لا يكون من المحتمل معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

يتم تقاص التزامات وأصول الضريبة المؤجلة حينما يكون هناك حق قانوني ساري من أجل تقاصها في سلطنة عُمان.

تقارير القطاعات

نتائج القطاعات التي تقدم إلى الرئيس التنفيذي تتضمن الإيرادات التي تنسب مباشرة لكل قطاع. البنود التي لا تنسب مباشرة إلى القطاعات تشمل بشكل رئيسي الأصول والالتزامات والمصاريف وأصول والتزامات الضريبة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إجمالي المبالغ المدفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة تتضمن أتعاب حضور اجتماعات ومكافآت ومصروفات وهي تتفق مع وفي حدود متطلبات قانون الشركات التجارية وإرشادات الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأساسي للشركة.

3 إيرادات أخرى

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - مارس 2017	يناير - مارس 2016	يناير - ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
218	296	1 031
106	117	478
94	105	421
418	518	1 930

إيرادات إيجارات
إيرادات بطاقات الوقود
إيرادات أخرى

4 مصروفات تشغيل ومصروفات إدارية

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - مارس 2017	يناير - مارس 2016	يناير - ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
1 069	1 177	5 874
1 056	942	4 559
1 055	762	3 247
497	531	2 060
404	338	1 609
328	225	1 168
227	272	1 073
250	113	1 125
20	8	199
62	27	138
168	116	448
5 136	4 511	21 500

مصروفات النقل
تكاليف الموظفين (إيضاح 5)
استهلاك
مصروفات تشغيل محطات الوقود
رسوم ترخيص
مصروفات صيانة
أتعاب فنية
مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة
مكافآت وبدل حضور اجتماعات ومصروفات
أعضاء مجلس الإدارة
مصروفات تسويق
أخرى

رسوم ترخيص

ابتداءً من 1 يناير 2009 يتم تسديد رسوم ترخيص إلى وزارة التجارة والصناعة بواقع 4 بيسات لكل ريال عُماني من الإيرادات.

5 تكاليف الموظفين

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - مارس 2017	يناير - مارس 2016	يناير - ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
944	862	4 254
69	62	253
43	18	52
1 056	942	4 559

رواتب وأجور ومزايا أخرى
المساهمة في خطة مساهمات التقاعد المحددة
مكافآت نهاية الخدمة - المصروف المحمل للفترة

6 المخزون

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
31 مارس 2017	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
4 873	2 870	3 388
128	102	112
<u>5 001</u>	<u>2 972</u>	<u>3 500</u>

- منتجات نفطية

- زيوت

7 ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
31 مارس 2017	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
66 257	57 579	75 125
(3 013)	(1 750)	(2 763)
<u>63 244</u>	<u>55 829</u>	<u>72 362</u>
61	68	69
630	155	217
76	12	10
48	7	6
728	687	717
<u>64 787</u>	<u>56 758</u>	<u>73 381</u>

ذمم تجارية مدينة

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

ذمم تجارية مدينة بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة

مدينو الموظفين

مدفوعات مقدماً

إيرادات مستحقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

ذمم مدينة أخرى

حركة مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة كانت كالتالي:

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - مارس 2017	يناير - مارس 2016	يناير - ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
2 763	1 637	1 638
250	113	1 125
<u>3 013</u>	<u>1 750</u>	<u>2 763</u>

بداية الفترة

المحمّل للفترة (إيضاح 4)

نهاية الفترة

8 النقد وما في حكم النقد

غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
31 مارس 2017	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2016	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
24 435	12 135	4 671	أرصدة نقدية لدى بنوك
11	10	10	أرصدة نقدية بالصندوق
24 446	12 145	4 681	
(27 069)	(20 000)	(16 578)	قرض قصير الأجل
(2 623)	(7 855)	(11 897)	

يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية بالريال العُماني لدى بنوك تجارية محلية. تحقق الأرصدة في بعض الحسابات البنكية فائدة بأسعار تجارية.

يتم الحصول على القروض قصيرة الأجل من خلال البنوك التجارية المحلية بأسعار تجارية ولها استحقاق شهر واحد. يحمل القرض فائدة بأسعار تتراوح بين 2.25% إلى 3.5%.

9 ضريبة الدخل

(أ) المثبت فيبيان الدخل الشامل
مكونات الضريبة

غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
يناير - مارس 2017	يناير - مارس 2016	يناير - ديسمبر 2016	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
276	276	1 247	مصرف الضريبة الحالية
(8)	-	14	مصرف الضريبة السابقة / (دخل)
268	276	1 261	

أصول ضريبة مؤجلة

السنوات السابقة	السنة الحالية	
-	-	(143)
-	-	(143)
268	276	1 118

تخضع الشركة لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل في سلطنة عُمان بواقع معدل الضريبة المطبق وقدره 15% (2016: 12%) على الدخل الخاضع للضريبة الزائد عن 30 000 ريال عماني). لغرض تحديد المصروف الضريبي للسنة، لقد تم تعديل الربح المحاسبي لأغراض الضريبة.

10 رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به من 85 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد (31 مارس 2016: 85 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد)
 في 31 مارس 2017 يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من 69 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد (31 مارس 2016: 69 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد).
 31 ديسمبر 2016: 69 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد).

11 الاحتياطي القانوني

تتطلب المادة 106 من قانون الشركات التجارية لعام 1974 تحويل نسبة 10% من صافي أرباح الشركة إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يبلغ ذلك الاحتياطي ثلث رأسمال الشركة المصدر على الأقل.
 خلال الفترة لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الاحتياطي القانوني حيث يشكل الاحتياطي الآن ثلث رأسمال الشركة المصدر.

12 الاحتياطي الخاص

قامت الشركة بتكوين الاحتياطي الخاص لتغطية أية خسائر قد تنشأ من أحداث غير متوقعة.

13 ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى

غير مدققة	غير مدققة	مدققة	
31 مارس 2017	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2016	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
35 919	27 601	33 091	ذمم تجارية دائنة
3 955	1 242	2 432	مدفوعات مقدما من الزبائن
2 703	4 010	5 179	مصروفات مستحقة
-	-	155	مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1 248	1 680	1 168	ذمم دائنة أخرى
43 825	34 533	42 025	

14 توزيعات أرباح مستحقة الدفع

وافق المساهمون في الجمعية العمومية العادية السنوية التي عقدت في 20 مارس 2017 على توزيع أرباح نقدية بواقع 0.100 ريال عماني للسهم بلغت ألف ريال عماني 6 900 وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

15 معاملات مع أطراف ذات علاقة

دخلت الشركة في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء رئيسيين في إدارة الشركة. يعتبر مجلس الإدارة أن هذه المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم بشروط تجارية عادية والتي تم إدراجها في بيان الدخل الشامل وهي كما يلي:

غير مدققة 31 مارس 2017 ألف ريال عماني	غير مدققة 31 مارس 2016 ألف ريال عماني	مدققة 31 ديسمبر 2016 ألف ريال عماني
الإيرادات		
148	-	664
مبيعات وقود إلى محطات مملوكة من أحد أعضاء مجلس الإدارة		
-	7	28
مبيعات وقود إلى أعضاء مجلس الإدارة		
148	7	692
المصروفات		
20	8	199
مكافآت وبدل حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 4)		
6	-	47
دفع عقد إيجار تشغيلي لمحطة وقود مملوكة من أحد أعضاء مجلس الإدارة		
98	-	498
صافي فوائد مدفوعة للطرف ذو العلاقة		
61	-	-
تكلفة التأمين المدفوعة للطرف ذو العلاقة		
185	8	744

16 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تعرضها لمختلف المخاطر المالية بما فيها آثار التغيرات في مخاطر السوق (متضمنة مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر الإجمالية للشركة على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية ويسعى لتقليل الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تتم إدارة المخاطر من قبل الإدارة وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة (المجلس). ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء إطار إدارة المخاطر للشركة والإشراف عليه. وحمل مجلس الإدارة لجنة التدقيق مسؤولية تطوير ومراقبة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للشركة والالتزام بها. تتم مراجعة هذه السياسات والأنظمة بانتظام للتأكد من أنها تعكس التغيرات في حالة السوق وأنشطة الشركة. تهدف الشركة، من خلال برنامج تعريف وتدريب الموظفين، لوضع بيئة رقابة منضبطة وبناءة حيث يفهم كل موظف دوره وواجباته.

(1) مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تتغير قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية. الشركة مستقلة بشكل كبير عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية حيث أن تعاملاتها بالعملة الأجنبية تتم بالدولار الأمريكي أو عملات مرتبطة به. بما أن الريال العماني مرتبط بالدولار الأمريكي، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد لتقلبات معدلات صرف العملة تأثير جوهري على الربح.

(ب) مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة للشركة من القروض البنكية والودائع البنكية. تحلل الشركة تعرضها لمعدلات الفائدة بانتظام وتعيد تقييم مصادر الاقتراض وتعيد التفاوض بشأن معدلات الفائدة بشروط في مصلحة الشركة. تحد الشركة من مخاطر معدل الفائدة على الودائع البنكية عن طريق مراقبة تغيرات معدلات الفائدة.

قامت الإدارة بتقدير الأثر على أرباح العام بسبب الارتفاع أو الانخفاض في معدلات الفائدة على أنه غير جوهري.

(ج) مخاطر الأسعار

لا تتعرض الشركة لمخاطر الأسعار فيما يتعلق بأوراق مالية بحقوق الملكية أو البضائع، حيث أنها لا تحتفظ بمثل هذه الأدوات المالية.

(2) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حالة عدم تمكن أحد العملاء أو الطرف المقابل للأداة المالية من الوفاء بالتزامه التعاقدية وتنشأ بشكل رئيسي من النقد وما يماثل النقد ومخاطر الائتمان للعملاء. لدى الشركة سياسة ائتمانية يتم بموجبها رصد التعرض للمخاطر على نحو مستمر. يتم إجراء تقييمات للائتمان لكل العملاء الذين يطلبون التعامل بالائتمان بمبلغ يتجاوز حدوداً معينة. تشترط الشركة الحصول على ضمانات مصرفية عند التعامل مع العملاء الذين يمثلون مخاطر عالية. لا تطلب الشركة أية ضمانات بالنسبة لكل الأصول المالية الأخرى.

تنشأ التركيزات بمخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها نفس الصفات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متشابه في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو ظروف أخرى. تشير التركيزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية في أداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو موقع جغرافي معين.

مديونيات تجارية وأخرى

يتم منح الائتمان للعملاء الشركات فقط بهدف زيادة أرباح الشركة، وتقع المسؤولية الرئيسية عن تقديم الائتمان للعملاء والتحصيل المنتظم لكل المديونيات على مدير الدائرة. الائتمان له تكاليف على الشركة حيث تضع الشركة الضوابط والإجراءات اللازمة لإدارة الائتمان ورأس المال الشركة العامل وبناءً عليه، يتم وضع سياسة الشركة لإدخال نظام فاعل لإدارة مخاطر الائتمان يكون مرناً بشكل يكفي للاستجابة إلى الاحتياجات المتغيرة للسوق ويكون صارماً بحيث يضمن وضع وتحديث حدود ائتمان العملاء بشكل منتظم استناداً إلى معلومات حديثة يمكن الاعتماد عليها.

عموماً، لا يسمح بالائتمان بما يزيد عن فترات الائتمان المتفق عليها باستثناء العملاء الحكوميين وتحصل الديون خلال فترات الائتمان المتفق عليها إضافة إلى أيام السماح. وهناك آلية إيقاف التوريد التي توقف تلقائياً حسابات العميل وتوقف عمليات التوريد الإضافية في حالات التأخير إلى ما بعد فترة الائتمان وفترة السماح. تتم المصادقة على جميع الاستثناءات والتجاوزات وفقاً لإرشادات السياسة. تتم مراقبة مواقف المدينين ومراجعتها لتقييم المخاطر والتعرض بشكل عام. ورغم أن الخسائر عن عدم الالتزام تعتبر غير متكررة الحدوث، فقد تم تكوين مخصصات كافية لانخفاض القيمة مبنية على عمر المديونيات لتعكس موقف المدينين بأكبر قدر من الدقة الممكنة بالقوائم المالية.

(3) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها. يتمثل منهج الشركة لإدارة السيولة في ضمان حصولها على سيولة كافية – قدر الإمكان – للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها سواء وفقاً لشروط عادية أو مشددة، دون تكبد خسارة غير مقبولة أو مخاطر إساءة سمعة الشركة.

وبالمثل، فإن الشركة تضمن حصولها على نقد كاف عند الطلب للوفاء بمصاريف التشغيل المحتملة، متضمنة خدمة الالتزامات المالية باستثناء التأثير المحتمل للظروف القاهرة التي لا يمكن توقعها إلى حد معقول مثل: الكوارث الطبيعية.

17 صافي الأصول للسهم

يستند احتساب صافي الأصول للسهم بتقسيم حقوق مساهمي الشركة في نهاية الفترة على عدد الأسهم القائمة كالتالي:

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
31 مارس 2017	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
46 088	45 337	51 412
عدد الأسهم القائمة في نهاية الفترة (إيضاح 10)	69 000	69 000
صافي الأصول للسهم (ريال عماني)	0.668	0.745

18 العائد الأساسي والمخفف للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي والمخفف للسهم بقسمة صافي الربح للفترة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - مارس 2017	يناير - مارس 2016	يناير - ديسمبر 2016
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
1 576	2 052	8 127
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف سهم)	69 000	69 000
العائد على السهم - الأساسي والمخفف (ريال عماني)	0.023	0.118

بما أن الشركة لا توجد لديها أدوات مخففة فإن العائد الأساسي للسهم يساوي العائد المخفف للسهم.

19 التزامات رأسمالية

إن دعوى مدنية متصلة بالقضية الجنائية السابقة تم بدنها في ديسمبر 2015 ضد العضو المنتدب السابق ومدير التسويق السابق للشركة، قد تم رفعها من قبل أحد الأطراف. تم رفض القضية من قبل المحكمتين الابتدائية والاستئناف، وقد رفعت إلى المحكمة العليا. بناءً على المشورة القانونية الخارجية، يرى مجلس الإدارة بأنه ليس لدى الشركة أية مسؤولية قانونية ضد هاتين القضيتين وفقاً لذلك، لم يتم تكوين أي مخصص مقابل هذا الادعاء في البيانات المالية كما في 31 مارس 2017.

20 تقارير القطاعات

وحدات العمل التجاري التي تنشأ منها إيرادات القطاعات المعلومات المقدمة للرئيس التنفيذي في الشركة من أجل تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع تكون مركزة على نوعية وحدات العمل التجاري. الفئات الرئيسية لوحدات العمل التجاري هي مبيعات التجزئة والمبيعات التجارية والمبيعات الأخرى. المبيعات الأخرى تتضمن مبيعات وقود الطائرات والزيوت. الإيرادات التي وردت أعلاه تمثل إيرادات نتجت من عملاء خارجيين. لم تكن هناك أي مبيعات متبادلة بين القطاعات خلال الفترة (يناير-مارس 2016: لا يوجد)

معلومات عن إيرادات المنتجات الرئيسية والخدمات والقطاع الجغرافي

تنشأ إيرادات التشغيل للشركة بشكل أساسي من تسويق وتوزيع المنتجات النفطية في سلطنة عُمان.

21

القيمة العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الموجودات والمطلوبات المالية. تشتمل الموجودات المالية على النقدية في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والحسابات المدينة. تشتمل المطلوبات المالية على الحسابات الدائنة. إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية.

22 المصادر الرئيسية للأمور غير المؤكدة

انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم عمل تقدير للمبالغ القابلة للتحويل للذمم التجارية المدينة عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل. بالنسبة للمبالغ الجوهري، يتم هذا التقدير لكل مبلغ على حدة. أما بالنسبة للمبالغ التي يعتبر كل منها غير جوهري، والتي انقضى موعد استحقاقها، فيتم تقييمها بشكل إجمالي ويتم عمل مخصص وفقاً لطول فترة التأخير عن الدفع واستناداً إلى معدلات التحصيل في الماضي.

في تاريخ قائمة المركز المالي، بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 66 257 ألف ريال عُمان (31 مارس 2016: 57 579 ألف ريال عُمان؛ 31 ديسمبر 2016: 75 125 ألف ريال عُمان) وبلغ مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة 3 013 ألف ريال عُمان (31 مارس 2016: 2 ألف ريال عُمان؛ 31 ديسمبر 2016: 2 763 ألف ريال عُمان). سوف يدرج في بيان الدخل الشامل أي فرق بين المبالغ الفعلية التي سوف تحصل في المستقبل والمبالغ المتوقعة.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد العمر الإنتاجي التقديري لممتلكاتها وآلاتها ومعدات من أجل احتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في عين الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والاهتراء الفعلي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي حيث تعتقد الإدارة بأن العمر الإنتاجي يختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة المخزون

يُدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن التكلفة قد لا تكون قابلة للاسترداد، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي ويتم تخفيض المخزون إلى صافي القيمة المتوقع تحقيقها بنداً بنداً. يتم إثبات أية فروقات بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

في تاريخ بيان المركز المالي، بلغ إجمالي المخزون 5 001 ألف ريال عُمان (31 مارس 2016: 2 972 ألف ريال عُمان؛ 31 ديسمبر 2016: 3 500 ألف ريال عُمان) وبلغت مخصصات المخزون القديم والملغى لا شيء (31 مارس 2016: لا شيء؛ 31 ديسمبر 2016: لا شيء). يتم إثبات أية فروقات بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

فرضية استمرارية الشركة

لقد قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة وهي مقتنعة بأن الشركة لديها الموارد للاستمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم تأكد جوهرية التي قد تلقي شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة. لذلك، فيستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية استمرارية الشركة.

الضرائب

توجد أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي سجلت بالفعل. تقوم الشركة بتكوين مخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، عن العواقب المحتملة لوضع اللمسات النهائية للربوط الضريبية للشركة. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة لربوط ضريبية سابقة وتفسيرات مختلفة من الأنظمة الضريبية من قبل الكيان الخاضع للضريبة ومسؤولية السلطات الضريبية.

إعادة تصنيف أرقام المقارنة 23

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية. إن عملية إعادة التصنيف ليست جوهرية ولا تؤثر على صافي الربح أو حقوق المساهمين التي تم بيانها سابقاً.